الرأي العام الأمريكي

المقدمة:

"الرأي العام في هذه الدولة هو كل شيء"

إبرهام لينكولن[1]

هناك تصور ملازم لأي دولة ترفع شعار الديمقراطية؛ أن لمواطنيها رأيًا يحترم، وأن لهذا الرأي قوة قد تصل إلى حد تحويل أو تغيير مسار سياسة الدولة، وأن هذا الرأي ليس عشوائيًا؛ وإنما مبني على معلومات واضحة ومعلنة.

وإذا كان هذا هو التصور بالنسبة لحال الدول الديمقراطية بوجه عام؛ فماذا عن الولايات المتحدة الأمريكية التي تدّعي دومًا أنها النموذج الأمثل للدولة الديمقراطية في العالم. فالصورة المسيطرة على الأذهان –وبالذات لدى من يفتقدون حقهم في التعبير أو حتى التفكير– أن الرأي العام الأمريكي رأي له قوة التأثير؛ فهو المحرك الأساسي للسياسة الأمريكية، وأن الإدارة الأمريكية لا يمكن أن تخالف رأي الأغلبية، فهو رأي يعبر عن نفسه دون قيود، ويضغط على صانع القرار دون أن يتم تحجيمه، وينمو في مناخ من الشفافية والمعلوماتية والحرية. فالرأي العام الأمريكي يتسم بوضوح مواقفه تجاه القضايا الخارجية، وأن أي تغير في سلوكه ناتج عن إدراكه للأحداث المتعاقبة والظروف السياسية المحيطة بها، والتي على أساسها يحدد موقفه.

وقد اعترض بعض المحللين السياسيين الأمريكيين أنفسهم –أمثال جبريال ألموند– على هذا التصور، فالرأي العام الأمريكي –من وجهة نظرهم– رأي سطحي؛ فهو يتفاعل مع السياسة الخارجية بشكل عاطفي، فلا يقيم الأمور بعقلانية، وإنما يكون رد فعله لهذه الأمور غير عميق ومذبذبًا، ويرجع السبب في ذلك –من وجهة نظر هؤلاء– إلى أن الأمريكان دائمًا منشغلون بأحوالهم الشخصية؛ بحيث لا يتوفَّر لديهم الوقت للتفكير في الأمور الأخرى[2].

وقد جاءت الأزمة العراقية –في ظل التحولات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة وعلى رأسها أحداث ٩/١١؛ سواء باعتبارها نقطة تحول أو كاشفًا لما هو كامن؛ مما أدى إلى التغيير في استراتيجية السياسة الأمريكية ليصبح الأمن محركها الأساسي– لتختبر مصداقية النموذج الأمريكي للديمقراطية، ولتطرح تساؤلات مهمة: هل مازال الرأي العام الأمريكي –كما قال لينكولن– هو كل شيء في أمريكا؟ هل التصور التقليدي للديمقراطية الأمريكية – وما تحمله من قيم حرية التعبير، الشفافية والمعلوماتية، وسيادة الشعب– تصور حقيقي أم أنه وهم كبير تتستر وراءه الإدارة الأمريكية لتخفي ديكتاتورية مقنّعة؟ أي هل بوش –كرئيس لأكبر دولة ديمقراطية– يبني سياسته على رغبات الشعب، أم أنه لم يعد هناك فرق بينه وبين الرئيس العراقي صدام حسين؛ حيث إن هذا ديكتاتور والآخر ديكتاتور، ولكن صدام ديكتاتور صريح يقهر شعبه، أما بوش فهو ديكتاتور خفي يتستر وراء الشعارات ليقهر من خلفها العالم بأكمله؟!

وسوف تركز هذه الدراسة على تحليل دور الرأي العام الأمريكي في الحرب على العراق. وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن عدة أسئلة فرعية:

١- ما هو موقف الرأي العام الأمريكي من الأزمة العراقية وأسلوب إدارتها؟ وما هي طبيعة هذا الموقف؟

٢- ما هي المحددات الأساسية لهذا الموقف؟

٣- ما هي أهم القضايا التي انشغل بها الرأي العام الأمريكي؟ وما هو التغير في اتجاهات الرأي العام الأمريكي حولها؟

٤- هل استطاعت الإدارة الأمريكية أن تؤثر على إدراك الرأي العام الأمريكي حول القضايا المرتبطة بالأزمة العراقية؟

٥- هل استطاع الرأي العام الأمريكي أن يؤثر على صانع القرار الأمريكي حول القضايا المرتبطة بالأزمة العراقية؟

وتتناول الدراسة الفترة الزمنية من سبتمبر٢٠٠٢ إلى ديسمبر٢٠٠٣، وبالتالي سوف تغطى الدراسة ثلاث مراحل أساسية وهي:

١- **مرحلة ما قبل الحرب**، وهى المرحلة التي تبدأ من منتصف سبتمبر ٢٠٠٢ وتنتهي بإعلان الحرب على العراق، وهي المرحلة التي شهدت عملية حشد وتعبئة الرأي العام الأمريكي نحو الحرب.

٢- **مرحلة الحرب**، وتتناول هذه المرحلة فترة الحرب، وحتى إعلان وقف القتال في أول مايو ٢٠٠٣، وقد شهدت هذه المرحلة ظاهرة الالتفاف حول الرئيس بوش والتأييد الساحق للحرب.

٣- **مرحلة ما بعد الحرب**، وهى المرحلة الممتدة منذ إعلان وقف القتال إلى إعلان القبض على الرئيس صدام حسين على يد القوات الأمريكية في ٢٠٠٣/١٢/١٤؛ وهى المرحلة التي تتسم بإعادة تقييم الرأي العام الأمريكي لقرار الحرب، والمطالبة بتدويل عملية إعادة بناء العراق.

وتعتمد الدراسة في تحليلها على نتائج استطلاعات الرأي العام الأمريكية التي قامت بها عدد من مؤسسات دراسات الرأي الأمريكية، من أهمها مؤسسة "**جالوب**" Gallup، ومؤسسة "**بيو**" Pew ومؤسسة "**بيبا**" PIPA، والتي أجريت في الفترة محل الدراسة.

المرحلة الأولى– مرحلة ماقبل الحرب

"من يستطيع التحكم في الإدراك العام يجعل عملية اتخاذ القرار أمرًا ممكنًا أو غير ممكن"

الرئيس الأمريكي الراحل إبرهام لينكولن[٣]

تعتبر خطبة الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الجمعية العامة بالأمم المتحدة في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢ نقطة انطلاق هذه المرحلة؛ حيث تعد البداية الفعلية نحو: أولاً– عملية بناء وتشكيل إدراك المواطن الأمريكي لحملة الإدارة الأمريكية لغزو العراق، وثانيًا– تحول الأزمة العراقية إلى قضية رأي عام تثير الجدل والنقاش.

أولاً– نحو بناء وتشكيل إدراك الرأي العام الأمريكي لغزو العراق:

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في ٣ سبتمبر ٢٠٠٢ ضمن ما عرف بالـ **Bush Doctrine** أن للولايات المتحدة الأمريكية الحق في توجيه ما سماه بـ "**الضربة الوقائية**" Preemptive strike ضد الدول التي تضع أسلحة دمار شامل في أيدي الإرهابيين"[٤]. وبقوله هذا وضع الرئيس بوش الإطار النظري الذي شكل من خلاله إدراك الرأي العام الأمريكي لما يمثله النظام العراقي من مصدر تهديد "**مباشر**" لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، ولشرعية الإطاحة بصدام حسين، والذي على أساسه قام بتكييف دوافع حملته ضد العراق.

فبالنظر إلى خطبة بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢ نجده حدَّد الدافع الرئيسي وراء حملته بأنه: **في ظل امتلاك العراق أسلحة بيولوجية وكيميائية، وفى إطار محاولة صدام**

حسين إحياء طموحه لتطوير برنامجه التسلحي؛ أصبح في إمكان النظام العراقي دعم وتمويل بؤر الإرهاب. ومع استمرار عدم تعاون المسئولين العراقيين مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة على مدى الأربع سنوات الماضية –وهي مدة تكفي لتخطيط وبناء برامج تسليحية– أصبح النظام العراقي يمثل تهديداً لسلطة الأمم المتحدة وللسلام[٥].

وقد أكد بوش علي هذا المعنى في خطاب الـ **State of the Union** الذي ألقاها في ٢٩-١-٢٠٠٣؛ حيث حذر من وجود خطر "**جسيم**" يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، والعالم على وجه العموم، والمتمثل في وجود "**أنظمة مارقة**" تسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل تدعم بها شبكات الإرهاب الدولية، وأنه بامتلاك الرئيس العراقي صدام حسين هذه الأسلحة أصبح لديه القدرة على تحقيق مطامعه في الشرق الأوسط، وإمداد الإرهابيين بهذه الأسلحة أو مساعدتهم علي تطويرها. وقد دعم الرئيس بوش دوافعه بأدلة تؤكد –كما يزعم– تورط النظام العراقي مع تنظيمات إرهابية، وعلى رأسها تنظيم القاعدة[٦].

ومن ثم يتضح من خلال تحليل خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش أنه عمل على تسكين غزو العراق في إطار الاستراتيجية العالمية الأمريكية الجديدة للحرب على الإرهاب؛ وذلك بربطه بين امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، والأمن المباشر للمواطن؛ وهي المعادلة التي استطاع من خلالها تحريك الهاجس الأمني الذي سيطر على الوجدان الأمريكي بعد أحداث ٩/١١ لخلق الشعور بعدم الأمان، وبضرورة الدفاع عن النفس بأي ثمن.

ومن خلال الربط بين خطب الرئيس الأمريكي جورج بوش ونتائج دراسات الرأي العام الأمريكية عبر هذه المرحلة يمكن التوصل إلى عدة ملاحظات مهمة:

أولاً– عمل الرئيس بوش على حصر مصدر تهديد الأمن الأمريكي في شخص الرئيس العراقي صدام حسين؛ بهدف توليد شعور داخل الرأي العام الأمريكي بأن هذه الحرب ليست حربًا ضد شعب العراق ولكن ضد صدام حسين. وتعد هذه نفس الاستراتيجية التي اتبعها بوش في حربه في أفغانستان، من خلال حصره مصدر التهديد في شخص أسامة ابن لادن؛ الأمر الذي يمثل تحولاً في المنطق التقليدي للحروب، من كونها حرب دولة ضد دولة إلى حرب دولة عظمى ضد شخص.

ويبدو أن الرئيس الأمريكي جورج بوش قد نجح في التأثير على إدراك الرأي العام الأمريكي نحو اعتبار الرئيس العراقي مصدر التهديد المباشر لأمن الولايات المتحدة، وأن تقييم الغزو من حيث نجاحه أو فشله مرتبط بالإطاحة بهذا الشخص؛ حيث تصدرت الإطاحة بصدام حسين قائمة أهداف الرأي العام المرجو تحقيقها من غزو العراق؛ وذلك بدلاً من نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية أو قمع الإرهاب[٧].

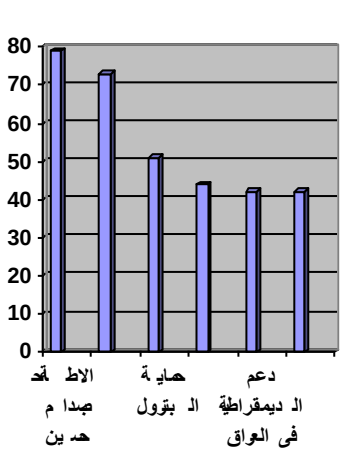

كما أكدت استطلاعات الرأي الأمريكية التي أجريت في شهر أكتوبر ٢٠٠٢ على أن ٦٣% من الأمريكيين رأوا أن صدام حسين هو مصدر التهديد المباشر لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه ليس

مجرد حاكم ديكتاتوري غير موالٍ للسياسات الأمريكية[٨], وقد ذهب البعض إلى حد التأكيد بأنه لا يكفي الإطاحة بصدام حسين، ولكن من الضروري القبض عليه أو قتله لاعتبار الحرب ناجحة(٤٩%)[٩].

ثانيًا– كرس الرئيس جورج بوش جهوده في إقناع الرأي العام الأمريكي بأن ليس هناك بديل آخر لاحتواء التهديد العراقي وحماية الأمن الأمريكي سوى الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين باستخدام الآلة العسكرية. ويظهر ذلك جليًا في خطبة الرئيس بوش في ٢٠٠٣/١/٢٩ بقوله: "**إنه من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تدافع عن نفسها ضد هذا التهديد، بعد أن اتضح لها فشل عمليات التفتيش في احتواء الخطر الذي يمثله صدام حسين؛ ولهذا فالولايات المتحدة الأمريكية عزمت على ضرب العراق لحماية أمنها**"[١٠].

وقد أثبتت دراسات الرأي العام قدرة الرئيس الأمريكي على إقناع الرأي العام الأمريكي؛ حيث إن ٨٥% أيدوا رأيه في أن نزع أسلحة العراق إجراء غير كافٍ لاحتواء تهديدها، وأن الأمر يستوجب ضرورة الإطاحة بالنظام العراقي[١١]، وكذلك فإن ٧٠% من الأمريكيين أكدوا أنه حتى في حال تعاون النظام العراقي مع مفتشي الأمم المتحدة، إلا أنه يظل هناك الحاجة إلى تغيير هذا النظام[١٢].

وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الصادر في ٢٠٠٢/١١/٨، والذي يلزم العراق بدخول مفتشي الأمم المتحدة للبحث عن أسلحة الدمار الشامل –وهو القرار الذي وافق عليه النظام العراقي وسمح بالفعل بدخول المفتشين– إلا أن ٧٦% من الرأي العام الأمريكي رأى أن هذا القرار لن يحول دون احتواء التهديد العراقي[١٣].

ثالثًا–محاولة الرئيس بوش تغليف دوافعه الأمنية والسياسية في إطار من المبررات الأخلاقية بقوله: "**إن الشعب العراقي عانَى الكثير في صمت؛ فتحرير هذا الشعب هدف أخلاقي سامٍ بجانب كونه هدفًا استراتيجيًا**"[١٤], ويهدف بوش من وراء ذلك إلى إعطاء الحرب بعدًا إنسانيًا أوسع؛ لإضفاء مزيد من الشرعية وكسب التأييد. وقد لقي هذا البعد صداه لدى الرأي العام الأمريكي؛ حيث أعرب ٦٦% –في الاستطلاع الذي جرى في يناير ٢٠٠٣– عن أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها ما يكفي من المبررات الأخلاقية لضرب العراق[١٥].

ويبدو أنه حتى في ظل محاولات الرئيس بوش توضيح تبريراته لحملته ضد العراق، إلا أنه ظلت نسبة داخل الرأي العام الأمريكي يعتريها الغموض حول:

١– العلاقة بين الحرب على العراق والحرب على الإرهاب: وهي العلاقة التي طالما حاول الرئيس بوش أن يبني عليها دوافعه لضرب العراق. ويتضح هذا الغموض بالنظر إلى نتائج الاستطلاعات في هذه المرحلة؛ حيث رأى ٥٦% أن الإدارة الأمريكية مازالت عاجزة عن تقديم أدلة كافية ومقنعة تؤكد تورط النظام العراقي مع التنظيمات الإرهابية[١٦]، كما تتشكك نسبة تتعدى الأغلبية في أن الحرب ستحجّم من خطر الإرهاب، بل –من وجهة نظرهم– سوف يترتب عليها مزيد من العمليات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية[١٧].

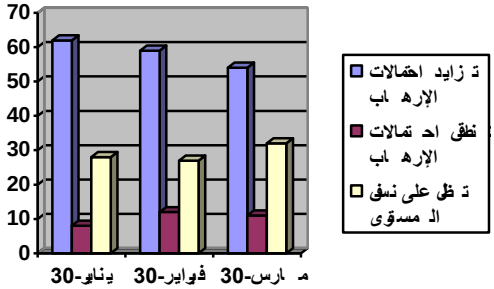

٢- ***الحاجة لتوجيه ضربة عسكرية لاحتواء التهديد العراقي***: فقد رأى نسبة كبيرة من الأمريكيين أن الرئيس بوش مازال عاجزًا عن تقديم تبريرات واضحة لاستخدام القوة العسكرية للإطاحة بنظام صدام حسين. وقد لوحظ أن هذه النسبة تنخفض فور إلقاء الرئيس بوش خطبة ما، ثم ترتفع مرة أخرى بعد زوال التأثير النفسي للخطبة؛ مما يدل على تذبذب الرأي العام الأمريكي، وأن مواقفه تتشكل بناء على تأثيرات نفسية دعائية لحظية.

فبالنظر إلى نتائج استطلاعات الرأي نجد أن هذه النسبة زادت من ٤٨% إلى ٥٤% فور إلقائه خطبته في ٢٠٠٣/١/٢٩، وبعد الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية الأمريكية كولن باول أمام الأمم المتحدة في فبراير ٢٠٠٣ لتبرير الحرب على العراق، ثم عاودت الانخفاض مرةً أخرى بعد أن زال التأثير الدعائي للخطابين[١٨].

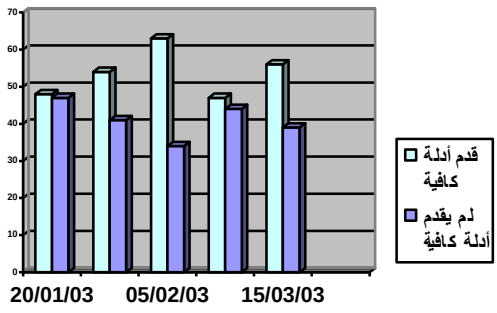

ثانيًا- الأزمة العراقية: قضية رأي عام

أدت خطبة الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المشار إليها إلى تحول الأزمة العراقية من كونها أزمة على المستوى الرسمي إلى قضية رأي عام تثير الجدل والنقاش. وقد انعكس ذلك فيما شهدته هذه المرحلة من تزايد في الاهتمام بقضية إدارة الأزمة العراقية؛ حيث انخرط الرأي العام الأمريكي في جدلين رئيسيين وهما:

الجدل الأول- دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة العراقية؛ فثار التساؤل: هل على الأمم المتحدة الاستمرار والتفعيل لعملية التفتيش على أسلحة النظام العراقي؟ أم أن هذه العملية لم تعد كافية لاحتواء الخطر العراقي، وبالتالي لم يعد هناك خيار إلا اللجوء إلى القوة العسكرية؟!

الجدل الثاني- مدى شرعية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعملية عسكرية انفرادية ضد النظام العراقي، بدون الحصول على تفويض من الأمم المتحدة أو العمل على كسب دعم حلفائها.

وسوف يتم تناول هذين الجدلين بالتفصيل على النحو التالي:

١- دور الأمم المتحدة بين الأداة السلمية أو اللجوء للقوه العسكرية:

ثار الخلاف بين الأمريكيين حول دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة العراقية باعتبارها من أهم آليات إدارة الأزمات الدولية، واستنادًا إلى دورها السابق في إدارة الأزمة العراقية منذ حرب الخليج الثانية. ومن خلال تحليل واقع استطلاعات الرأي العام الأمريكي يتضح انقسام الأمريكيين إلى فريقين أساسيين:

الفريق الأول- يؤكد أنصاره -والذين يمثلون ٥٢% من الرأي العام الأمريكي- أن دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة العراقية ورجوع المفتشين إلى الداخل العراقي لم يعد كافيًا لردع صدام حسين؛ وذلك بسبب مراوغة النظام العراقي، وعدم كشف المسئولين عن حقائق ما يمتلكونه من أسلحة دمار شامل، ورفضه الامتثال لقرارات مجلس الأمن الخاصة بنزع أسلحته؛ بحيث أصبح يمثل تهديدًا يصعب احتواؤه من خلال

عملية التفتيش؛ ومن ثم لم يعد هناك وسيلة لحماية الأمن الأمريكي والعالمي إلا باللجوء للأداة العسكرية للإطاحة بالنظام.

وأسند أنصار هذا الفريق رفضهم لاستمرار عمليات التفتيش للحجج التالية:

- لن تستطيع لجان التفتيش العثور على كل الأسلحة العراقية؛ مما يعني استمرار التهديد العراقي.
- بسبب اتساع المساحة الجغرافية للأراضي العراقية يسهل على النظام العراقي تخبئة أسلحته عن أنظار المفتشين.
- هناك أدلة قطعية تؤكد أن النظام العراقي قد أخلَّ بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، برفضه التعاون غير المشروط مع مفتشي الأمم المتحدة؛ مما يعوق جهود الوصول إلى الأسلحة العراقية.

وحث أنصار هذا الاتجاه على ضرورة اللجوء إلى القوه في أسرع وقت ممكن؛ لأن التباطؤ –من وجهة نظرهم– يمنح النظام العراقي فرصة لتطوير برنامجه التسلحي؛ مما يزيد من قدرته التهديدية، سواء تجاه جيرانه أو تجاه الولايات المتحدة الأمريكية .

الفريق الثاني– يري أنصاره –وهم يمثلون ٤٣%من الرأي العام الأمريكي– ضرورة تفعيل دور لجان التفتيش التابعة للأمم المتحدة، ومنح المفتشين مزيدًا من الوقت للبحث عن أسلحة العراق؛ للحيلولة دون اللجوء للقوة العسكرية.

ويبني أنصار هذا الاتجاه موقفهم على الحجج الآتية:

- ضرورة إعطاء مزيد من الوقت للبحث عن أدلة تدين النظام العراقي لتكون مبررًا كافيًا لدخول الحرب.
- نزع أسلحة النظام العراقي من خلال عمليات التفتيش؛ خيار أفضل من الدخول في حرب؛ حيث قد يلجأ صدام حسين إلى استخدام تلك الأسلحة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، أو أن يمد بها التنظيمات الإرهابية.
- قد يترتب على توجيه ضربة عسكرية ضد العراق لجوء النظام العراقي إلى استخدام أسلحته البيولوجية والكيميائية ضد الجنود الأمريكيين؛ الأمر الذي سيكون له آثار وخيمة، وبالتالي على الأمم المتحدة استنفاذ كافة الوسائل السلمية المتاحة قبل اللجوء إلى خيار الحرب.
- أنه في حالة ما إذا تم تفعيل عملية التفتيش؛ فذلك سوف يحول دون نشر النظام العراقي أسلحته على المدى القصير وتدميرها على المدى الطويل.
- في حال دخول الولايات المتحدة الأمريكية حربًا؛ فإنها سوف يقع عليها تكاليف باهظة –سواء مادية أو بشرية– وبالتالي فإن عملية التفتيش ستكون أقل تكلفة من الحرب(١٩).

وقد نتج عن هذا الاتجاه الرافض للحرب تشكيل حركة شعبية لمعارضة الحرب؛ تضمنت حركات السلام ومناهضة الحرب، ومنظمات عرب ومسلمي أمريكا، واتحادات العمال والطلبة والمثقفين، ورموزًا دينية مسيحية، وعددًا من الفنانين؛ حيث أعلنت هذه الحركة عن نفسها فيما سُمِّي: **بالتحالف الأمريكي المعارض للحرب**؛ والذي رفع شعار "**الفوز بدون حرب**". وقد عبرَّت هذه الحركة عن موقفها عبر عدد من الأدوات المهمة منها: كتابات الصحافيين وأصحاب الرأي، وتنظيم مظاهرات سِلْمية (كالتي قام بها عدد كبير من المواطنين الأمريكيين من مختلف الطوائف والولايات أمام البيت البيض في مارس ٢٠٠٣ مطالبين الإدارة الأمريكية بالتخلي عن قرار الحرب)؛ محاولةً التأثير على صانع القرار. ولكن لم

تأت الجهود التي بذلتها بثمارها ، ولعل أهم ما عاق جهود الحركة هو سيطرة اليمين على وسائل الإعلام الأمريكية، وقدرته على التأثير الدعائي؛ مما حال دون وصول آرائها إلى العامة[١٩].

الجدل الثاني– بين الشرعية والانفرادية

مع تنامي المؤشرات الدالة على فشل الجهود الأمريكية في الضغط على مجلس الأمن للحصول على تفويض باستخدام القوة العسكرية ضد العراق، وفشلها في كسب تأييد حلفائها التقليديين للتحالف معها في حملتها؛ برز الجدل داخل الرأي العام الأمريكي حول شرعية قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق بدون تفويض أو تأييد دولي. وقد انقسم الرأي العام الأمريكي إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول– رأىَ أنصار هذا الاتجاه أن للولايات المتحدة الحق الشرعي في استخدام القوة العسكرية ضد العراق بدون الحصول على موافقة من مجلس الأمن؛ وذلك استنادًا إلى الحجج التالية:

– سبق وأن أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٤٤١؛ والذي نص على أنه في حالة عدم تعاون النظام العراقي مع مفتشي الأمم المتحدة فسيترتب على ذلك آثار وخيمة؛ ومن ثم يعتبر هذا القرار بمثابة التفويض الشرعي الذي تستطيع الولايات المتحدة به توجيه ضربة للعراق.

– يمثل النظام العراقي تهديدًا صارخًا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي من حقها الشرعي أن تدافع عن نفسها ضد ما يهدد أمنها.

– الإطاحة بالنظام العراقي سيترتب عليه إحداث تحولات في الشرق الأوسط، تجعل المنطقة أكثر استقرارًا، وبالتالي هي فرصة يجب استغلالها مهما كان الثمن.

– في حال قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة للعراق قد تتشجع بقية الدول على التحالف معها.

الاتجاه الثاني– أعرب أنصار هذا الاتجاه عن رفضهم للسياسة الانفرادية التي تتبناها الإدارة الأمريكية وتجاهلها للمطالب الدولية بعدم ضرب العراق، ونادوا بضرورة الانتظار حتى الحصول على تفويض من مجلس الأمن؛ وذلك للأسباب التالية:

– سوف يؤدى ضرب العراق إلى تزايد الكراهية تجاه الأمريكيين، وبالذات داخل العالم الإسلامي؛ مما يضاعف من احتمالات حدوث هجمات إرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

– ستعم الفوضى الدولية من هذا التصرف، ومن المفترض أن تكون الولايات المتحدة قدوة في الالتزام بالقواعد الدولية.

– سيؤدي قيام الحرب إلى التأثير سلبًا على علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بحلفائها.

– القيام بضرب العراق منفردًا يعني وقوع عبء تكاليف الحرب المادية والبشرية بأكملها على الولايات المتحدة الأمريكية[٢٠].

ويتضح من هذا الشكل البياني اللاحق انقسام الرأي العام الأمريكي بين مؤيدي التحرك الفوري لغزو العراق، وبين مؤيدي ضرورة منح وقت أطول للحصول على تفويض دولي؛ والأخيرون هم الذين مثلوا الأغلبية[٢١].

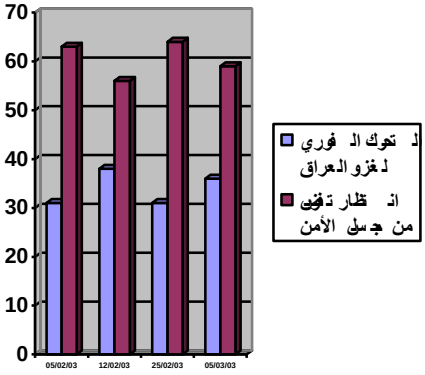

والجدير بالذكر أن الانتماءات الحزبية لعبت دورًا كبيرًا في هذا الجدل؛ حيث إن أغلبية مؤيدي الاتجاه الأول جاءوا من جانب الجمهوريين، بينما جاء معظم مؤيدي الاتجاه الثاني من أعضاء الحزب الديمقراطي.

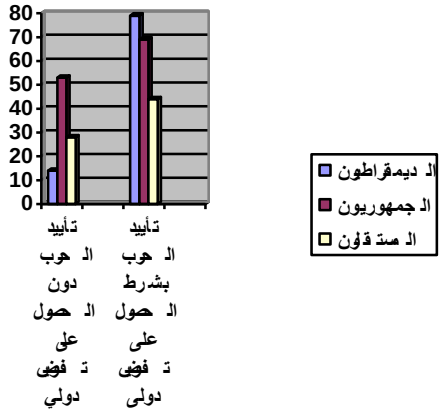

كذلك انعكست التركيبة الحزبية على تصويت الكونجرس على تفويض الرئيس بوش بالقيام بعمل عسكري ضد العراق؛ حيث جاءت المعارضة من جانب الحزب الديمقراطي بعدد ١٢٦ من مجموع ١٣٣ صوتًا، إلى أن صدر القانون بعد تصويت الكونجرس في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٢ بفضل أغلبية الجمهوريين؛ حيث صوت ٢٩٦ منهم لصالح تمرير القانون[٢٢].

وفي ضوء هذين الجدلين يتضح عدة ملاحظات مهمة:-

الملاحظة الأولي- حتى مع وجود تحفظات حول الدخول في الحرب، إلا أنه عندما يواجه الرأي العام الأمريكي سؤالاً حول تأييد أو معارضة ضرب العراق بهدف الإطاحة بصدام حسين؛ فإن الأغلبية أيدت الغزو، ولم تتغير نسبة التأييد منذ بداية حملة تعبئة الرأي العام نحو الحرب حتى بداية الحرب؛ حيث ظلت تتراوح ما بين ٦٢% و ٦٦%[٢٣].

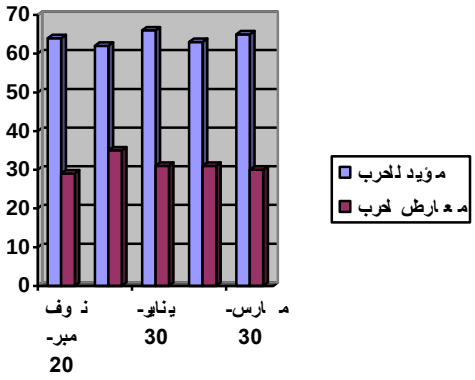

وقد بلغ التأييد للحرب ذروته بوصوله إلى نسبة ٧١% بعد إلقاء بوش خطبته في ١٩ مارس ٢٠٠٣؛ والتي أعطى فيها للرئيس العراقي وأولاده مهلة ٤٨ ساعة لمغادرة العراق، وإلا سوف تبدأ الولايات المتحدة بالضرب[٢٤].

ويلاحظ استمرار مستوى هذا التأييد حتى في ظل تنامي قلق الأمريكيين حول:

احتمالات استخدام العراق أسلحتها الكيميائية والبيولوجية ضد الجنود الأمريكان، والخوف من ارتفاع عدد ضحايا الجنود الأمريكيين، واحتمالات التعرض

لمزيد من العمليات الإرهابية، واحتمالات توسيع نطاق الحرب ليشمل مناطق أخرى داخل الشرق الأوسط، وصعوبة السيطرة على الوضع في العراق ما بعد الحرب[٢٥].

الملاحظة الثانية– وجود حكم مسبق لدى الرأي العام الأمريكي بفشل وعدم جدوى الاستمرار في عملية التفتيش. ويعكس ذلك –كما سبقت الإشارة إليه– نجاح الإدارة الأمريكية في تشكيل الوعي الأمريكي بالاعتقاد بعدم جدوى التفتيش لاحتواء خطر العراق.

كذلك نجحت الإدارة الأمريكية في زراعة الشك الدائم في نوايا النظام العراقي، ويدل على ذلك أنه حتى قبل البدء في عملية التفتيش –وفقًا للقرار ١٤٤١– فإن ٧٦% من الرأي العام الأمريكي زَعَمَ أن موافقة النظام العراقي علي دخول المفتشين لا يعني أنه ينوي التعاون الحقيقي؛ ومن ثم لا يوجد بديل سوى اللجوء للقوة العسكرية[٢٦]. ولم يتغير موقف الرأي العام الأمريكي تجاه نوايا النظام العراقي؛ حتى مع تقديمه تقريرًا عن أسلحته في ٢٠٠٢/١٢/٧؛ والذي أكد فيه خلّوه من أسلحة الدمار الشامل؛ حيث رفض ٨٣% من الأمريكيين تصديق ما جاء في هذا التقرير[٢٧].

الملاحظة الثالثة– في حالة حدوث خلاف بين الولايات المتحدة ومجلس الأمن؛ فإن الرأي العام الأمريكي سوف يلتف ويتوحّد حول قضاياه القومية وعلى رأسها الأمن؛ حيث أكد ٦٢% من الأمريكيين أنه في حالة ما إذا قرر الرئيس بوش الدخول في حرب ضد العراق بدون الحصول على موافقة الأمم المتحدة؛ فسوف يؤيدونه حتى مع عدم رضاهم عن سياسته[٢٨], وكذلك في حالة حدوث تضارب بين الأدلة التي تقدمها الإدارة الأمريكية والأدلة المقدَّمة من قِبل لجان التفتيش التابعة الأمم المتحدة حول أسلحة العراق؛ فإن ٥٢% من الرأي العام لن يأخذ بأدلة المفتشين[٢٩].

وقد شهدت دراسات الرأي العام الأمريكي ارتفاعًا ملحوظًا في ثقة الرأي العام الأمريكي في إدارة الرئيس بوش للأزمة العراقية مقارنة بالأمم المتحدة؛ وذلك عقب إلقاء بوش خطابه في ٢٩-١-٢٠٠٣؛ حيث ارتفعت هذه النسبة من ٤٧% إلي ٥٨%، بينما انخفضت الثقة في الأمم المتحدة وفي قدرتها للوصول إلى قرار صحيح من ٤٧% إلى ٣٩%[٣٠].

ونختتم هذه المرحلة بإحدى النتائج التي توصلت إليها دراسات الرأي –والتي تثير الدهشة– وهي أن ٦٢% من الأمريكيين لديهم القناعة بأن الإدارة قد قررت مسبقًا دخول الحرب بغضّ النظر عن أي محاولة تقوم بها لحل الأزمة سلميًا، وأن بوش لن يأخذ في اعتباره أي بديل آخر سوى الحرب[٣١]، ويبقى لنا التساؤل: ما جدوى المعارضة أو التأييد إذا كان هناك قناعة لدى الأغلبية بأن قرار الحرب أمر محسوم؟؟!!

المرحلة الثانية– مرحلة الحرب:

بعد أن فشلت الولايات المتحدة في الحصول على تفويض دولي بتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق، ومع رفض كلٍ من فرنسا وألمانيا التحالف في ضربها؛ أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه يوم ١٩ مارس ٢٠٠٤ أن الولايات المتحدة الأمريكية عزمت على ضرب العراق بدون الحاجة إلى تفويض من مجلس الأمن أو مشاركة من حلفائها.

وشهد يوم التاسع عشر من مارس ٢٠٠٣ دخول قوات الاحتلال الأمريكية الأراضي العراقية؛ بما أعلن عن بدء الحرب على العراق. وتتناول هذه المرحلة الفترة ما بين بداية الحرب على العراق، وحتى إعلان

الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاء المعارك العسكرية في أول مايو ٢٠٠٣.

ظاهرة الالتفاف حول الرئيس:

استطاعت الإدارة الأمريكية -في الفترة التي سبقت مباشرة إعلان بداية الحرب- أن تحصل على تأييد أغلبية الرأي العام الأمريكي وراء حملتها العسكرية ضد العراق؛ حيث أظهرت دراسات الرأي الأمريكية وصول نسبة مؤيدي الحرب إلى ٧٥%[٣٢].

ويتضح من تحليلات دراسات الرأي الأمريكية أن هذا التأييد الساحق لا ينصب بالكامل على قرار الحرب في حد ذاته، وإنما جزء منه قاصر على تأييد جورج بوش بصفته رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، بغض النظر عن رؤيتهم أو موقفهم من سياسته، وذلك يستدل عليه من واقع نتائج دراسات الرأي؛ حيث أبدى ٢١% من الأمريكيين اعتراضهم على قرار الحرب، ولكن مع ذلك ساندوا الرئيس الأمريكي في قراره[٣٣]. ويمكن تفسير ذلك من خلال ظاهرة تاريخية تتحكم في توجه الرأي العام الأمريكي؛ تسمى "**ظاهرة الالتفاف حول الرئيس**"، أو Rally around the president effect؛ وهى ظاهرة تتجلى عندما تواجه الولايات المتحدة الأمريكية أزمة؛ حيث يلتف الرأي العام الأمريكي حول الرئيس ويؤيده بقوة، بغض النظر عن اختلافهم أو توافقهم مع سياسته.

وقد انعكس هذا التأييد على تقييم الرأي العام الأمريكي:

١- ***لأداء الرئيس جورج بوش في التعامل مع الأزمة العراقية***؛ حيث ارتفعت نسبة من رأى أن أداءه كان إيجابيًا -وبالأخص بعد سقوط بغداد في ٩ إبريل ٢٠٠٣ في أيدي قوات الاحتلال الأمريكية- لتصل إلى ٧٦% وفقًا لدراسات الرأي العام الأمريكية التي أجريت في ذلك الحين[٣٤].

٢- ***لقرار الرئيس بوش بضرب العراق***؛ حيث ارتفعت نسبة من رأى أن بوش-حتى في ظل عدم حصوله على تفويض من مجلس الأمن- كان قراره صائبًا لتصل إلى ٧٦% [٣٥]. وبالطبع جاء أغلبية هذا التأييد من جانب الجمهوريين بنسبة ٩٢% في مقابل ٥٨% للديمقراطيين[٣٦].

٣- ***لدور القوات الأمريكية في العراق***؛ حيث أعرب الأمريكان عن إيجابية الدور الذي قام به الجنود الأمريكيين وتحملهم مسئولية: حماية المدنيين العراقيين، وحماية البنية التحتية العراقية من التدمير، ومواجهة القوات العراقية[٣٧].

ولكن مع تصاعد القتال بين الجيش والمقاومة العراقية من ناحية، وبين قوات الاحتلال الأمريكية من ناحية أخرى؛ اقترن هذا التأييد بظهور بعض المخاوف لدى الرأي العام الأمريكي، لعل أهمها:

١- القلق من تطور القتال في ظل تصاعد المقاومة العراقية، واحتمال لجوء صدام حسين لاستخدام أسلحته البيولوجية والكيماوية ضد القوات الأمريكية.

٢- الارتفاع في أعداد الخسائر البشرية من الجنود الأمريكيين.

٣- الخوف من إطالة الالتزامات الأمريكية العسكرية داخل العراق.

٤- الخوف من إشعال حرب واسعة النطاق في الشرق الأوسط[٣٨].

مخاوف الرأي العام الأمريكي في مرحلة الحرب على العراق

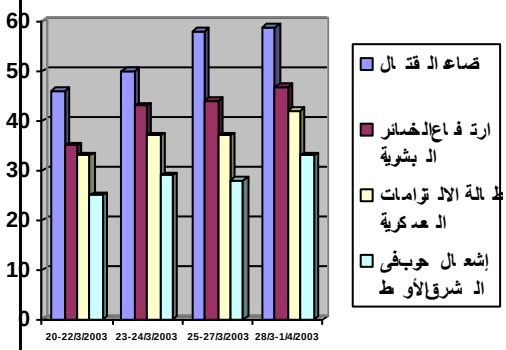

وبمتابعة دراسات الرأي العام الأمريكية عبر هذه المرحلة، يتضح أن اهتمام الرأي العام الأمريكي كان منصباً على ثلاث قضايا أساسية؛ وسوف يتم تناولها بالتفصيل على النحو التالي:

القضية الأولى– قرار الحرب: بين التبرير والتأثير:

ثار داخل الرأي العام الأمريكي تساؤلان أساسيان حول القرار الأمريكي بضرب العراق:

أولاً– كيف يمكن للإدارة الأمريكية أن تبرر قرار الحرب لتكُسبه الشرعية التي يفتقدها. وحول هذا السؤال انقسم الرأي العام الأمريكي إلى ثلاث فرق:

الفريق **الأول**– (والذي يمثل نسبة ٤١% من الرأي العام الأمريكي) قال إن الوسيلة الوحيدة لتبرير هذه الحرب هي العثور الفعلي على أسلحة النظام العراقي. أما الفريق **الثاني**– (وهو يمثل ٣٨% من الرأي العام الأمريكي) فلم يشترط العثور على أسلحة النظام العراقي لتبرير الحرب، وإنما يكتفي بالحجج التي نصَّ عليها الرئيس بوش؛ وهي أن قرار الحرب قرار شرعي عملاً بأن للولايات المتحدة الحق الشرعي في الدفاع عن نفسها ضد التهديد العراقي؛ والذي يعتبر وحده كافيًا لتبرير قرار الحرب. وأخيرًا الفريق **الثالث**– (والذي يمثل ١٥% من الرأي العام الأمريكي)؛ وهو الفريق المعارض لقرار الحرب وهو يرى أنه لا يوجد على الإطلاق ما يبرر قرار الحرب[٣٩].

ثانيًا– ما هو أثر القرار الأمريكي "**المنفرد**" بضرب العراق على دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، وعلى علاقة الولايات المتحدة بحلفائها المعارضين لهذا القرار؟

١– أُثير داخل أوساط الرأي العام الأمريكي جدل حول مآل دور الأمم في إدارة الأزمات الدولية؛ وذلك في ظل فشلها في إدارة الأزمة العراقية، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتنحيتها جانبًا والتفرد بإصدار قرار الحرب بدون تفويض من مجلس أمنها. كما طرح تساؤل مهم حول حق الولايات المتحدة الأمريكية في أن تلجأ إلى استخدام قوتها العسكرية في إدارة الأزمات المستقبلية بدون تفويض من مجلس الأمن(!).

واستنادًا إلى نتائج استطلاعات الرأي التي أجريت عبر هذه المرحلة يتضح الآتي: إن أغلبية الرأي العام الأمريكي تؤكد أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية بضرب العراق لا يعني اضمحلال دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية(٧١%)؛ فاللأمم المتحدة دور مهم ومستمر في وقت السلم والحرب (٥٨%)؛ فالعراق (من وجهة نظر ٦١%) حالة استثنائية، ولا يجوز لأمريكا أن تتخذ مثل هذا القرار في مواقف مستقبلية بدون موافقة مجلس الأمن، وحتى بعد سقوط بغداد وتطور الحرب لصالح الولايات المتحدة، إلا أن ٦٢% من الأمريكيين لا يشعرون بأنه على الولايات المتحدة أن تبدي استعدادها لاستخدام قوتها العسكرية لحل المشاكل الدولية[٤٠].

٢- مع رفض كلٍ من فرنسا وألمانيا تأييد قرار الولايات المتحدة بضرب العراق بدأ يظهر قلق الرأي العام الأمريكي من أثر هذا القرار على علاقة الولايات المتحدة بحلفائها التقليدين والدول العربية الصديقة المعارِضة لقرار الحرب.

ونجد في هذا الخصوص -للرأي العام الأمريكي- نظرة غير متفائلة؛ حيث إن ٥٥% من الأمريكيين تخوفوا من أن الحرب سوف تؤدي إلى توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وعلى رأسهم فرنسا، وتتزايد هذه النسبة عند الحديث عن علاقة الولايات المتحدة بالدول العربية والإسلامية؛ حيث وصلت النسبة إلى ٦٢%؛ وذلك لأن الحرب -من وجهة نظر هؤلاء- سوف تزيد من الشعور بالكراهية داخل الشعوب العربية تجاه أمريكا، وإن حجة "**تحرير الشعب العراقي**" -والتي استندت إليها الإدارة الأمريكية- لن تحظى بقبول داخل الأوساط العربية.

وتختفي هذه النظرة المتشائمة عند الحديث عن أثر قرار الحرب على الوضع الدولي للولايات المتحدة؛ حيث إن ٥٨% الحرب يؤكدون على التأثير الإيجابي للحرب على الوضع الدولي للولايات المتحدة الأمريكية[٤١].

القضية الثانية- الحرب على العراق بين الردع والردع المضاد

أما القضية الثانية التي شغلت الرأي العام الأمريكي؛ فقد كانت تدور حول تساؤل مهم: هل الحرب على العراق سوف تردع دولاً- مثل سوريا وكوريا الشمالية وإيران- عن تطوير برامجها التسليحية؟

وقد اختلف الرأي العام الأمريكي حول هذه القضية؛ فهناك من رأى أن الحرب على العراق ستكون رادعًا للدول التي لديها نفس طموح النظام العراقي، وستدفعها نحو التخلي عن برامجها التسليحية؛ وذلك بسبب خوفها من أن يكون مصيرها مثل مصير العراق. أما الرأي الآخر فيرى أنصاره أن الحرب على العراق لن تتمكن من ردع تلك الدول، وإنما ستولد ردعًا مضادًا؛ لأنها سوف تزيد من رغبتهم في تطوير برامجهم التسلحية من أجل منع الولايات المتحدة من توجيه ضربة عسكرية ضدهم ومن احتلالهم؛ مثلما حدث مع العراق[٤٢].

ويبدو أنه مع تطور القتال في العراق لصالح القوات الأمريكية؛ بدأت تتزايد الأصوات التي تناصر الرأي الأول، وتطالب بتوسيع نطاق الحرب الوقائية لتمتد إلى دول مثل إيران وكوريا الشمالية وسوريا[٤٣].

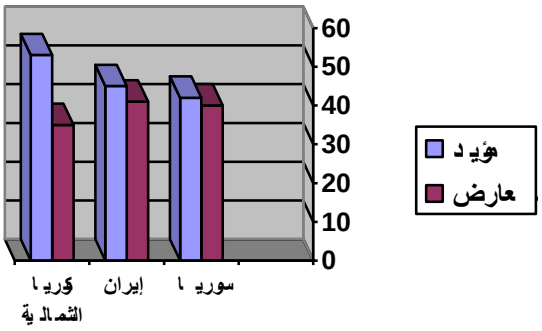

إلا أن الأغلبية مازالت رافضة لهذا التوسع، وتنادي بضرورة استخدام أساليب أخرى لحل الأزمات الدولية ومن أهمها:

١- تفعيل دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات.

٢- إقامة علاقات ودية مع تلك الدول لحثها على التنازل عن طموحاتها التسلحية بشكل سلمي.

٣- اللجوء إلى تفعيل الوسائل الدبلوماسية[٤٤].

القضية الثالثة– وضع العراق ما بعد الحرب:

مع تطور القتال لصالح القوات الأمريكية بدأ الرأي العام الأمريكي يتساءل عن وضع العراق ما بعد الحرب، ومن الذي سيتولى عملية إعادة إعمار العراق؟

ومن خلال متابعة استطلاعات الرأي الأمريكية عبر هذه المرحلة يتضح أن هناك اتفاقًا واضحًا يدعمه أغلبية الأمريكيين (بنسبة ٨٦%) بأن هناك مسئولية تحقيق الاستقرار وإقامة حكومة ديمقراطية في العراق[٤٥], ولكن يختلف الأمريكيون حول من الذي يقع عليه عبء المسئولية. وذلك مع إيقان ٧٣% منهم بأن بناء حكومة ديموقراطية مستقرة في العراق لن تكون مهمة سهلة على الإطلاق[٤٥].

وقد تعالت الأصوات داخل الرأي العام الأمريكي مطالبة بتفعيل دور الأمم المتحدة في:

١- المساعدة في إقامة حكومة ووضع دستور عراقي جديد.

٢- الحفاظ على النظام العام داخل العراق حتى إقامة حكومة جديدة.

٣- منح العقود للشركات الأجنبية التي ستتولى إعادة إعمار العراق[٤٦].

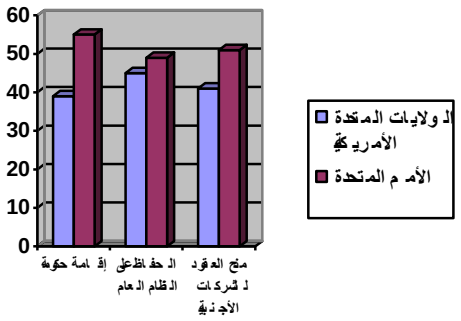

ويعد السبب الأساسي وراء طرح هذا المطلب؛ هو الخوف من طول المدى الزمني الذي تحتاجه عملية إعادة إعمار العراق، والعوائق التي سوف تواجهها القوات الأمريكية في فترة ما بعد الحرب؛ ومن أهمها:

١- تزايد الخسائر والتكاليف المادية والبشرية.

٢- تنامي الكراهية ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- تصاعد المقاومة العراقية.

٤- مزيد من التوتر في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[٤٧].

ويعد الديمقراطيون أكثر دعمًا لتفعيل دور الأمم المتحدة في العراق ما بعد الحرب؛ وذلك بنسبة ٧٢% مقارنة بالجمهوريين، والذين تصل نسبتهم إلى ٥٧%[٤٨].

ولكن لوحظ أنه حتى مع الحديث عن دور جديد للأمم المتحدة في العراق؛ إلا أن ٨٥% من الرأي العام الأمريكي أكدوا على أهمية استمرار التواجد العسكري الأمريكي في العراق لحين إقامة حكومة مستقرة؛ وذلك مقابل ٣٩%، والتي تطالب بضرورة انسحاب القوات الأمريكية من العراق في أسرع وقت ممكن، وإحالة الأمور إلى الأمم المتحدة[٤٩].

المرحلة الثالثة– مرحلة ما بعد الحرب:

بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاء القتال في أول مايو ٢٠٠٣، وفى ظل تلاشي الشعور بزهو الانتصار السريع، وجدت الإدارة الأمريكية نفسها أمام عدة مشاكل:

١- تنامي الخسائر مادية وبشرية على يد المقاومة العراقية.

٢- تعثر جهود إعادة بناء العراق واستنزافها موارد اقتصادية ضخمة.

٣- فشل الإدارة الأمريكية في العثور على الأسلحة العراقية، أو إيجاد أدلة واضحة تثبت التبريرات التي أسست عليها قرار الحرب.

وقد أدى ذلك لظهور تيار قوي داخل الرأي العام الأمريكي يتشكك في صحة "**فردية القرار الأمريكي**"، ومصداقية التبريرات التي بني عليها، والجهود الأمريكية لإعادة بناء العراق؛ وذلك في إطار محاولة لإعادة تقييم الأوضاع ولمعرفة حقيقة الأمور.

تدويل عملية إعادة إعمار العراق:

مع تزايد التكاليف المادية التي استنزفتها عملية إعادة بناء العراق، والتي أصبحت تمثل عبئًا على الاقتصاد الأمريكي؛ أعرب ٦٤% من الأمريكيين عن تحفظهم على الجهود الأمريكية المبذولة لإعادة إعمار العراق؛ حيث رأوا أن تلك الجهود لا تسير على ما يرام في ظل تصاعد المقاومة العراقية ضد القوات الأمريكية، ووجود حالة من عدم الاستقرار والعنف[٥٠]. ولهذا شهدت هذه المرحلة –امتدادًا للمرحلة السابقة– مزيدًا من الأصوات التي تطالب بتدويل عملية إعادة إعمار العراق؛ وذلك بأن تلعب الأمم المتحدة دورًا محوريًا في هذه العملية؛ حيث أوضحت نتائج دراسات الرأي العام الأمريكي –التي أجريت في هذه المرحلة– تزايدًا في نسبة تأييد: لعب الأمم المتحدة دورًا هامًا في عملية إعادة إعمار العراق[٥١]، وإلقاء المسئولية الأساسية لإقامة حكومة جديدة في العراق على الأمم المتحدة؛ لتصل النسبة إلى ٦٨% وهي النسبة التي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا عن المرحلة السابقة[٥٢].

وتعود الأسباب وراء ضغط الرأي العام لتدويل عملية إعادة الإعمار إلى:

١- شعور الرأي العام بأن الولايات المتحدة فقدت السيطرة على الأوضاع داخل العراق؛ وقد دل على ذلك؛ والدال عليه تصاعد المقاومة العراقية، وارتفاع الخسائر البشرية من القوات الأمريكية[٥٣].

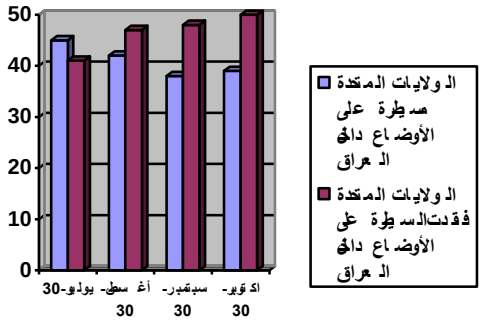

٢- حالة عدم الاستقرار والعنف المتزايد في العراق؛ والتي أفرزت الإحساس بأن الرئيس الأمريكي جورج بوش ليس لديه خطة واضحة للتعامل مع العراق في مرحلة ما بعد الحرب. فوفقًا لاستطلاعات الرأي في شهر نوفمبر فإن ٦٦% من الأمريكيين رأوا أن الإدارة الأمريكية لم تخطط جيدًا لوضع العراق ما بعد الحرب[٥٤].

٣- تنامي الخوف لدى ٨٠% من الرأي العام الأمريكي من تورط الولايات المتحدة في عملية حفظ سلام في العراق تكون طويلة ومكلفة[٥٥].

٤- الاستياء من التكلفة المادية المتزايدة لعملية إعمار العراق[٥٦].

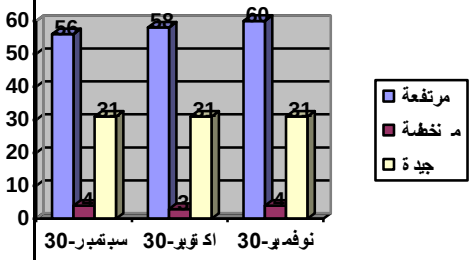

وتجلى ذلك الغضب في اعتراض ٥٩% من الأمريكيين على طلب بوش في سبتمبر ٢٠٠٣ لـ (٨٧) بليون دولار إضافي لتغطية تكاليف إعادة البناء في العراق وأفغانستان[٥٧].

كذلك شهدت هذه المرحلة تحولاً مهمًّا في قائمة أولويات الرأي العام الأمريكي؛ حيث نادى ٥٧% بضرورة أن يحظى الاقتصاد بأولوية اهتمام الإدارة الأمريكية، وليس الحرب على الإرهاب؛ كما كان في مرحلة ما قبل الحرب[٥٨].

ولهذا فقد لقي خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش –والذي ألقاه في السابع من سبتمبر ٢٠٠٣– تأييدًا واسعاً من قبل الرأي العام الأمريكي؛ والذي نادى من خلاله بضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة، وطلب المزيد من المشاركة الدولية في عملية إعادة إعمار العراق[٥٩].

ويعتبر ذلك نقطة تحول مهمة في الاستراتيجية الأمريكية في حربها على العراق؛ حيث يعد بداية لتدويل الأزمة العراقية بعد أن كانت قاصرة على الولايات المتحدة الأمريكية وقراراتها الفردية. ويبقى هنا تساؤل هام: هل كان قرار الرئيس بوش بتدويل الأزمة العراقية محاولة لتهدئة الرأي العام الأمريكي في ظل تصاعد الغضب والسخط تجاه السياسة الأمريكية في عراق ما بعد الحرب، ورضوخًا للضغوط التي مارسها عليه الرأي العام الأمريكي من أجل تدويل ملف العراق؟ أم أنه قرار جاء ليعبر عن حقيقة الوضع في العراق؛ وهو أن الولايات المتحدة قد فقدت بالفعل سيطرتها على الأوضاع في الداخل، وأنها بحاجة إلى مساعدة دولية؟ أم أن هذا القرار ليس وراءه سوى مكاسب دعائية لتحسين وضع بوش في قوائم الانتخابات الرئاسية القادمة؟

أما بالنسبة للدور الأمريكي في العراق ما بعد الحرب؛ فإن أغلبية الرأي العام الأمريكي مازال يؤكد أهمية استمرار تواجد القوات الأمريكية داخل العراق؛ حتى مع ارتفاع الخسائر البشرية في جانب القوات الأمريكية[٦٠].

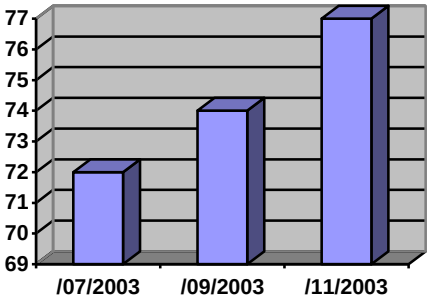

فهناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس أمامها خيار آخر سوى البقاء في العراق؛ وذلك لأن خروجها سوف يترتب عليه آثار وخيمة لعل أهمها:

١– احتداد الصراعات الداخلية في العراق.

٢– تذبذب في إنتاج البترول.

٣– ستكون العراق بمثابة الأرض الخصبة لتنامي البؤر الإرهابية.

٤– خروج الولايات المتحدة في ظل هذه الظروف سوف يعني فشل السياسة الأمريكية؛ مما سيؤثر

على نفوذها في المنطقة بصفة خاصة والعالم ككل[٦١].

ويلاحظ عدم وجود انقسام حزبي داخل الرأي العام الأمريكي حول هذه المسألة؛ حيث إن أغلبية الجمهوريين (٧٦%)، والديمقراطيين(٦٠%) يؤكدون على ضرورة بقاء القوات الأمريكية داخل العراق[٦٢]؛ ومن ثم فإن استمرار الوجود العسكري داخل العراق أمر محسوم لدى الأمريكيين.

إعادة تقييم قرار الحرب:

في ظل العقبات التي تواجهها الولايات المتحدة في هذه المرحلة؛ طرحت داخل الرأي العام الأمريكي تساؤلات هامة حول قرار الغزو: هل كان قرارًا صائبًا؟ هل كان النظام العراقي يمثل تهديدًا فعليًا ومباشرًا للأمن الأمريكي؟ ما مدى شرعية إصدار الولايات المتحدة الأمريكية هذا القرار؟

وقد نتج عن عملية إعادة التقييم بروز تيار قوي داخل الرأي العام الأمريكي يتشكك في صحة قرار الغزو استنادًا إلى الحجج التالية:

أولاً– إن الإدارة الأمريكية أخذت قرار الحرب بناءً على فرضيات خاطئة؛ مما ترتب عليه عدم صحة إدراك الرأي العام الأمريكي للعديد من الأمور التي بني عليها تأييده لقرار الحرب. وقد كشفت دراسات الرأي الأمريكية التي أجريت في فترة ما بعد الحرب أن هناك بالفعل نسبة كبيرة من الأمريكيين يتبنون إدراكات خاطئة؛ الأمر الذي لعب دورًا هامًا في توليد واستمرار تأييدهم لقرار الحرب. وإن الإدراكات الخاطئة سببها الأساسي هو الخطاب الأمريكي الرسمي، وعلى رأس ذلك خَطَبَ الرئيس بوش، ونائبه ديك شيني، ووزير الحربية دونالد رامسفيلد[٦٣].

وقد أوضحت الدراسات أهم الإدراكات الخاطئة الخاصة بحرب العراق أهمها:

أ– أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل أو يحاول امتلاكها:

فمع فشل القوات الأمريكية في إيجاد أسلحة دمار شامل داخل العراق بدأ يظهر من يتشكك في أن الإدارة الأمريكية تعمدت تزييف التقارير الخاصة بأسلحة العراق؛ من أجل كسب التأييد للحرب. وهناك من يتشكك في صحة الأدلة التي أظهرتها الإدارة الأمريكية؛ حيث إن دراسات الرأي العام التي أجريت في نوفمبر أكدت أن ٧٢% من الأمريكيين يعتقدون أن الإدارة كانت تعلم أن الأدلة الخاصة بأسلحة العراق غير صحيحة أو على الأقل مبالغ فيها؛ وذلك مقارنة بـ ٦٣% في يوليو[٦٤]. وقد نمَّى هذا الشعورَ البيانُ الذي أصدره البيت الأبيض في يونيه٢٠٠٣؛ والذي نفى صحة ما قاله الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطبته في ٢٠٠٣/١/٢٩ بأن هناك أدلة تؤكد محاولة العراق الحصول على مواد نووية من دول إفريقية، وقد نتج عن هذا البيان انخفاض ثقة ٦١% من الأمريكيين في الرئيس جورج بوش، كذلك فقد مصداقيته لدى ٥٠ %[٦٥].

ب– وجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة:

في ظل فشل الإدارة الأمريكية في إيجاد أي دليل يدعم تورط النظام العراقي السابق مع تنظيم القاعدة؛ فقد انخفضت نسبة من يؤمن بوجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة من ٥٢% في يونيه، إلى ٤٩% في أغسطس[٦٦]، كذلك فإن ٦٠% من الأمريكيين رأوا أن الإدارة الأمريكية قدمت أدلة كانت تعلم أنها غير صحيحة عن علاقة العراق بتنظيم القاعدة؛ بهدف كسب التأييد لغزو العراق[٦٧].

ثانيًا– إن النظام العراقي لم يكن يمثل تهديدًا مباشرًا للأمن الأمريكي مثلما أظهرته الإدارة الأمريكية؛ حيث إن ٨٧% –وفقًا للاستطلاع الذي جرى في شهر نوفمبر– أكدوا على أن الإدارة الأمريكية عملت على التضخيم من حجم التهديد العراقي للأمن الأمريكي(٦٨). ومن ثم فإن أسلوب إدارة الأزمة العراقية من جانب الإدارة الأمريكية كان مبالغًا فيه، فالنظام العراقي كان خطرًا يمكن احتواؤه بدون اللجوء إلى خيار الحرب أو أنه لم يكن ليمثل خطرًا يهدّد الأمن الأمريكي(٦٩).

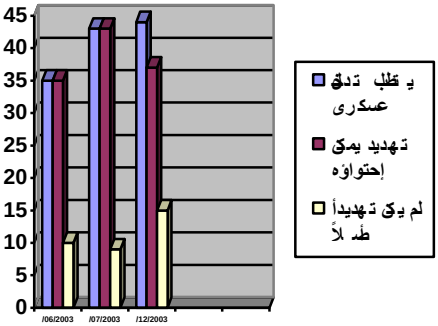

وإن الأدلة التي كانت متوافرة للإدارة الأمريكية ما قبل الحرب لم تكن كافية ولا تعطيها الحق في اتخاذ قرار بدون موافقة الأمم المتحدة؛ ومن ثم يرى ٦١% من الرأي العام الأمريكي أنه كان على الولايات المتحدة اتخاذ وقت أطول للبحث عن أسلحة الدمار العراقية، كما يرى ٥٩% أن الولايات المتحدة؛ كان يجب أن تبذل مجهودًا أكبر ووقتًا أطول لبناء تحالف دولي لتأييد الحرب(٧٠).

والجدير بالذكر أنه حتى مع بروز هذا التيار الناقد لسياسة الولايات المتحدة في العراق؛ إلا أنه يظل هناك نسبة كبيرة من الرأي العام الأمريكي –وإن لم تكن تصل إلى الأغلبية (٤٢%)– مازالت تؤيد قرار الحرب باعتباره القرار الصائب(٧١):

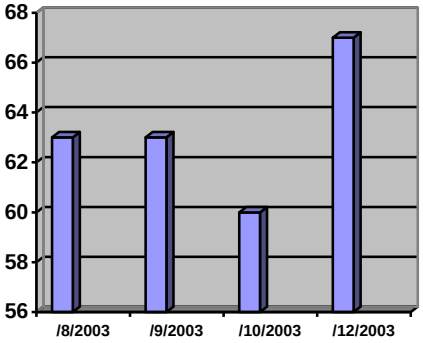

ويرجع ذلك لعدة اعتبارات لعل أهمها:

١– استمرار ظاهرة التأييد والدعم المطلق للرئيس الأمريكي جورج بوش، بغض النظر عن الموقف تجاه سياسته.

٢– استمرار وجود إدراكات خاطئة لدى البعض حول العديد من الفرضيات الخاصة بالحرب(٧٢).

ولعل تنامي هذا التيار يفسر فشل الرئيس بوش في إقناع الرأي العام الأمريكي (منذ إلقائه خطبته في ٧ سبتمبر ٢٠٠٣) بأن العراق أصبحت الساحة المركزية للحرب على العراق، أو كما سمَّاها Central front؛ حيث إن ٦١% من الرأي العام الأمريكي رأى أن العراق جزء من هذه الحرب، وليست الجزء المركزي والأساسي. وقد مثل هذا تحديًا كبيرًا للرئيس بوش؛ حيث إن ذلك يعد مؤشرًا على أن أغلبية الرأي العام الأمريكي يرفض حجته الأساسية لتبرير الاستمرار في احتلال العراق(٧٣).

وقد أثر هذا التيار بالسلب على الرئيس الأمريكي؛ سواء من حيث:

- تقييم الرأي العام الأمريكي له؛ حيث يتشكك نسبة كبيرة من الأمريكيين من أن بوش كانت لديه نية مسبقة لخوض حرب ضد العراق؛ سواء كانت لديه أدلة تدين العراق أم لا، وذلك -من وجهة نظرهم- يفسر: لماذا اتخذ بوش قرار الحرب في وقت غير كافٍ للتحقيق حول ما إذا كانت العراق تمتلك بالفعل أسلحة دمار شامل، ولماذا عملت الإدارة الأمريكية على إظهار النظام العراقي بأنه خطر يهدد الأمن الأمريكي[٧٤].

- ارتفاع نسبة عدم ثقة الرأي العام الأمريكي في الرئيس بوش لتصل إلى ٥٦%[٧٥].

- انخفاض في نسبة من سيساند الرئيس بوش في الانتخابات الرئاسية القادمة[٧٦].

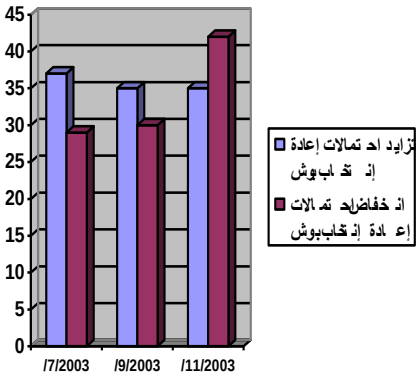

ولم يترتب على إلقاء القبض على الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين (في ديسمبر ٢٠٠٣ على أيدي القوات الأمريكية) تغير في الرؤية العامة تجاه قرار الحرب. فمع وجود ارتفاع لحظي في التقييم الإيجابي للجهود الأمريكية المبذولة في العراق ما بعد الحرب من ٤٦% إلى ٦٥%؛ إلا أن هذه النسبة سرعان ما بدأت في الانخفاض مرةً أخرى بعد زوال تأثير خبر القبض. وبعكس ما توقعت الإدارة الأمريكية؛ فإن ٩٠% أكدوا على أن القبض على صدام حسين لا يعني أن التحديات الأساسية في العراق قد انتهت، بل على النقيض؛ فقد ارتفعت نسبة من يرى أن القبض على صدام سوف يشجع مزيدًا من العمليات الإرهابية؛ وذلك من ١٨% في ٢٠٠٣/١٢/١٤، إلى ٣١% في ٢٠٠٣/١٢/٢٢؛ ولهذا فمازالت الأغلبية (٨٠%) متمسكة باستمرار التواجد العسكري الأمريكي في العراق[٧٧].

الخاتمة:

من خلال العرض التحليلي السابق لاتجاهات الرأي العام الأمريكي تجاه غزو العراق يمكن الانتهاء إلى مجموعه من النتائج لعل أهمها:

أولاً- جاء الموقف الأمريكي مؤيدًا للتدخل العسكري في العراق؛ إلا أن هذا التأييد لم يكن في البداية مطلقًا؛ وإنما كان مقيدًا بتحفظ أساسي، وهو ضرورة أن يتم اللجوء للقوة العسكرية تحت غطاء شرعي من الأمم المتحدة، ولكن مع بداية الحرب تنازل الرأي العام عن هذا القيد والتف حول الرئيس، وأيده في قراره بغض النظر عن مواقفه السابقة، وبالذات في ظل تطور القتال لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، والنصر السريع الذي حققته. ولكن مع تعقد الأوضاع داخل العراق في مرحلة ما بعد الحرب، والصعوبات التي واجهتها الإدارة الأمريكية، وتنامي الخسائر البشرية -والتي لم تكن في حسبانها- عاد الرأي العام الأمريكي مرة أخرى إلى المطالبة بتدويل ملف العراق.

ثانيًا- إن الرأي العام الأمريكي أصبح أسير هواجسه الأمنية التي سيطرت عليه منذ أحداث ٩/١١، وقد استطاعت الإدارة الأمريكية أن توظف هذا الهاجس لصالح سياستها بربطها الدائم بين العراق والأمن المباشر للمواطن الأمريكي؛ والذي من خلاله أثرت بشكل كبير على توجهات الرأي العام الأمريكي نحو تأييد غزو العراق، وعدم أخذها في الاعتبار المعارضة الداخلية للحرب، علمًا منها بطبيعة الرأي

العام الأمريكي، وأنه مهما كانت مواقفه؛ ففي النهاية سوف يلتف حول قرار الرئيس.

ثالثًا- يتضح من نتائج دراسات الرأي قوة التأثير اليميني الدعائي على الرأي العام الأمريكي؛ حيث لعبت المؤسسة الإعلامية -بجانب الخطب والتصريحات الرسمية المصبوغة بالطابع الدعائي اليميني- دورًا مهمًّا في تشكيل الوعي العام نحو الحرب، وتصوير العراق كمصدر تهديد لا يمكن احتواؤه إلا بالقوة العسكرية، وحق الولايات المتحدة بالتفرد بقرار الحرب.

والسؤال هنا: ما هو المعيار الجديد للحكم بأن هناك رأيًا عامًا قويًا؟ هل يقاس بقدرته على التعبير، أم بقدرته على التأثير؟ وإذا كان الرأي العام الأمريكي الآن صوتًا بلا قوة، تابعًا وليس مؤثرًا، والإدارة تفعل ما تريد غير مبالية بالآراء الداخلية أو حتى الخارجية؛ فلماذا نحن -كمسلمين- مازلنا نعيش في وهم الديمقراطية الأمريكية؟ فلماذا مازلنا نعتقد ونعمل على أساس أن مفاتيح السياسة الأمريكية في يد المواطن الأمريكي؛ والذي لم يعد يختلف عن أي مواطن آخر داخل أكثر الدول استبدادية؟ وما هي الاستراتيجية الجديدة التي يمكن أن نتبناها -للتأثير على صانع القرار الأمريكي- والخالية من الإدراكات الخاطئة بأن الرأي العام هو "**كل شيء**" في أمريكا؟

الهوامش

(1) Brainy quotes, www.brainyquotes.com
(2) Democracy and public opinion: Two views, www.udel.edu/htr/american/texts/public.html
(3) Brainy quotes, op-cit.
(4) Iraq disarmament crisis, http://en.wikipedia.org/wiki/Iraq_crisis_of_2003.
(5) President remarks at the United Nation's General Assembly, www.whitehouse.gov/news/releases/2002/09/print/20020912-1.html
(6) State of the Union Speech, www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html, 28/1/2003.
(7) Polling reports, www.pollingreport.com, 17th March, 2003.
(8) Polling reports, www.pollingreport.com, 7-13th October, 2003.
(9) Polling reports, www.pollingreport.com, 20th March,2003.
(10) State of the union speech, op-cit.
(11) Americans thinking about Iraq, but focused on the economy, Pew research Center for the people and the press, http://people-press.org/reports/, October 10th 2002.
(12) Polling reports, www.pollingreport.com, 3rd September 2003.
(13) Polling reports, www.pollingreport.com, 8th November 2003.
(14) President remarks at the United Nation's General Assembly, op-cit.
(15) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq , 6th January 2003.
(16) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq , January 30th-February 2nd, 2003.
(17) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 14th March 2003.
(18) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 6-9th February2003, 15th March 2003.
(19) Americans on Iraq and UN inspections 2, The PIPA knowledge networks poll, www.pipa.org March 31st 2003.
(١٩) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام ص ص ٩٠- ٩٢.
(20) Americans on Iraq and UN inspections 2, The PIPA knowledge networks poll, op-cit.
(21) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 4th March 2003.
(٢٢) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سبق ذكره.
(23) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 5-9th March 2003.
(24) Poll: support for Bush , war grow, www.washingtonpost.com , March 18th 2003.
(25) Survey reports: Support for potential military attention slips to 55%,Pew research Center for the people and the press, www.people-press.org/reports, 30th October 2002.
(26) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 8th April 2003.
(27) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 10th-11th December 2003.

(28) Americans on Iraq and UN inspections 2, op-cit.
(29) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 10th-11th December 2003.
(30) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 31st January 2003.
(31) Survey reports: Public wants proof of Iraqi weapons programs, Pew research Center for the people and the press, www.people-press.org/reports, 16th January 2003.
(32) Americans on the Iraq war and the future of the UN, The PIPA knowledge networks poll, www.pipa.org March 31st 2003.
(33) Ibid.
(34) Survey reports: 60% wars going very well-69% we haven't won yet, Pew research Center for the people and the press, www.people-press.org/reports, April 10th 2003.
(35) Ibid.
(36) Survey reports:Public Confidence in war efforts falters, Pew research Center for the people and the press, www.people-press.org/reports, March 25th 2003.
(37) Survey reports: 60% wars going very well-69% we haven't won yet, op-cit.
(38) Survey reports: War concerns grow, but support remains steadfast, Pew research Center for the people and the press, www.people-press.org/reports, 3rd April 2003.
(39) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 20th March 2003.
(40) Americans on the Iraq war and the future of the UN, op-cit.
(41) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 27th March 2003.
(42) Americans on the Iraq war and the future of the UN, op-cit.
(43) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 10th April 2003.
(44) Americans on the Iraq war and the future of the UN, op-cit.
(45) Ibid.
(45) Survey reports: 60% wars going very well-69% we haven't won yet, op-cit.
(46) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq , 16-4-2003.
(47) Survey reports: 60% wars going very well-69% we haven't won yet, op-cit.
(48) Ibid.
(49) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq
(50) Public Supports putting Iraq operation under UN, The PIPA knowledge networks poll, www.pipa.org ,12th September 2003.

(51) Survey reports: Give UN control in order to get more foreign troops, Pew research Center for the people and the press, www.people-press.org/reports, 23rd September 2003.
(52) Ibid.
(53) Ibid.
(54) Americans reevaluate going to war with Iraq, The PIPA knowledge networks poll,www.pipa.org, November 13th 2003.
(55) Morin Richard , Deane Claudia, Bush approval rating drops sharply ,www.washingtonpost.com, July 11th 2003.
(56) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 6th November 2003.
(57) Survey reports: Give UN control in order to get more foreign troops, op-cit.
(58) Bush approval slips- fix economy says voters, , Pew research Center for the people and the press, www.people-press.org/reports , 7th August 2003.
(59) President addresses the nation, www.whitehouse.gov/news/releases/2003/09/20030907-1
(60) Misperceptions, the media and the Iraq war, The PIPA knowledge networks poll,www.pipa.org, October 2nd 2003.
(61) Schlesinger James, Picketing Thomas, Keep Iraq above politics, www.cfr.org/publications, March 30th 2004.
(62) Americans more critical of Bush's efforts at home, more anxious over situation in Iraq, Pew research Center for the people and the press, www.people-press.org/reports , 8th July 2003.
(63) American Misperceptions, Power and Interest news reports, www.pinr.com, 10th September 2003.
(64) Americans reevaluate going to war with Iraq, op-cit.
(65) Misperceptions, the media and the Iraq war, op-cit.
(66) Ibid.
(67) Americans reevaluate going to war with Iraq, op-cit.
(68) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 10th November –2003.
(69) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 21st December-2003.
(70) Americans reevaluate going to war with Iraq, op-cit.
(71) Ibid.
(72) Ibid.
(73) Milbank Dana, Ricks Thomas, Survey shows skepticism about Iraq,

www.washingtonpost.com, November 5th 2003.
(74) Americans reevaluate going to war with Iraq, op-cit.
(75) Ibid.
(76) Ibid.
(77) Polling reports, www.pollingreport.com/Iraq, 14-12-2003 ~ 31-12-2003.